



محطة ميناء فيكتوريا لطاقة الرياح

جمهورية السيشل

حقائق سريعة

- أول مشروع كبير لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة في جمهورية السيشل
- قدرة المحطة 6 ميجاواط، وتتكون من 8 توربينات رياح تبلغ قدرة الواحد منها 750 كيلوواط
- تأمين أكثر من 8% من إجمالي الاستطاعة المركبة في جزيرة "ماهي"، وتنتج حوالي 7 جيجاواطساعة من الطاقة النظيفة سنوياً
- تمتد على مساحة تبلغ 272 ألف متر مربع (هكتار)
- تساهم في تفادي إطلاق 5500 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً
- تنتج طاقة تكفي لإمداد 2100 منزل بالكهرباء سنوياً
- توفر 1.6 مليون لتر من الوقود المستورد سنوياً
- تم تمويل المشروع من خلال منحة بقيمة 28 مليون دولار (102.8 مليون درهم) قدمها "صندوق أبوظبي للتنمية"

تمثل محطة ميناء فيكتوريا لطاقة الرياح بقدرة 6 ميجاواط في جمهورية السيشل، والتي طورها "مصدر"، أول مشروع كبير لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة في هذا البلد. وتساهم المحطة في تأمين أكثر من 8% من إجمالي القدرة الكهربائية المركبة في جزيرة "ماهي"، التي يقطنها ما يزيد عن 90% من سكان جمهورية السيشل.

تتكون المحطة من ثمانية توربينات رياح مثبتة على امتداد جزيرتين صغيرتين قبالة ساحل "ماهي"، حيث تتواجد خمسة توربينات على جزيرة رومينغيل، وثلاثة توربينات عند ميناء "إيل دو". وتبلغ قدرة التوربينة الواحدة منها 750 كيلوواط، وقامت بتوريدها شركة "يونيسون" من كوريا الجنوبية، المتخصصة في مجال المقاولات وتصنيع توربينات الرياح.

وقبل بداية عمل محطة طاقة الرياح، كانت جمهورية السيشل معتمدة تماماً على الوقود الأحفوري المستورد لتوليد الكهرباء. وسيساهم الاعتماد على طاقة الرياح النظيفة والمستدامة لتوليد الكهرباء في الحد من حالات انقطاع التيار الكهربائي في السيشل وسيساعدها على تحقيق هدفها المتمثل في تحقيق أمن الطاقة على المدى البعيد وخفض بصمتها الكربونية. وستنتج المحطة حوالي 7 جيجاواطساعة من الطاقة النظيفة سنوياً، كما ستساهم في تفادي إطلاق 5500 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون كل عام، إلى جانب إمداد أكثر من 2100 منزل بالكهرباء.

تمثل محطة ميناء فيكتوريا لطاقة الرياح في السيشل خطوة مهمة ضمن جهود البلاد لتحقيق هدفها الطموح والمتمثل في توليد 15% من إجمالي احتياجاتها من الطاقة بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

تم تمويل المشروع من خلال منحة بقيمة 28 مليون دولار (102.8 مليون درهم) قدمها "صندوق أبوظبي للتنمية"، المؤسسة المملوكة من قبل

حكومة أبوظبي والتي تسعى إلى دعم الدول النامية وتحسين مستويات المعيشة فيها. وقد قامت "مصدر" بتسليم ملكية المحطة لحكومة السيشل التي ستتولى أيضاً مهمة تشغيلها وصيانتها.